الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 –قالمة **قالمة في: 18 /01/ 2026**

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **قسم العلوم التجارية**

السنة الأولى ماستر مالية وتجارة دولية **المدة: ساعتان الا ربع**

امتحان في مقياس: الاقتصاد الدولي

السؤال الأول: (7نقاط)

أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ على العبارات التالية:

1. يركز التخصص على تركيز الدول على إنتاج ما تتميز به، بينما يُطبق تقسيم العمل على المستوى الدولي لتوزيع المهام الإنتاجية عبر الدول.

2. سياسة الحمائية ترتكز على تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال تقسيم العمل والتخصص، خفض الأسعار للمستهلكين عبر المنافسة الحرة، تشجيع الابتكار والتكنولوجيا، وزيادة الدخل القومي العالمي.

3. المعاملات الدولية تتم بين مقيمين في دول مختلفة حتى لو كانوا من نفس الجنسية.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر هو فئة الاستثمار الدولي التي تعكس هدف كيان مقيم في أحد الاقتصادات للحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.

5. لا يمكن أن يؤثر سعر الصرف على تنافسية الصادرات والواردات، مما لا يؤثر بشكل مباشر على مكونات ميزان المدفوعات، كما يسعى الاقتصاديون لاستخدام سياسات سعر الصرف لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات.

السؤال الثاني: (5نقاط)

اجب على الاسئلة التالية:

1- فيما تتمثل أهم أوجه التشابه والاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الداخلية والعلاقات الاقتصادية الدولية؟
2- ما الفرق بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري؟
3- على أي أساس يتم اختيار الاستراتيجية المناسبة للدخول للأسواق الدولية؟

السؤال الثالث: (8نقاط)

يعتبر انضمام الدولة إلى **تكامل اقتصادي** خطوة ضرورية ل**جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، فالعمل بشكل منفرد قد لا يحقق النتائج التي يمكن الوصول إليها من خلال تكامل اقتصادي. ويتجلى نجاح هذا النهج بوضوح من خلال **تجربة الاتحاد الأوروبي**، الذي تمكن من الوصول إلى الوحدة النقدية، مما جعله قوة اقتصادية بارزة تنافس أقوى الاقتصادات العالمية.

حلل وناقش مع التركيز على: مراحل التكامل الاقتصادي، مساهمته في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، الاتحاد الاوروبي

بالتوفيق

الحل النموذجي لامتحان الاقتصاد الدولي

السؤال الأول: (7نقاط) أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ على العبارات التالية:

1. يركز التخصص على تركيز الدول على إنتاج ما تتميز به (ميزة نسبية)، بينما يُطبق تقسيم العمل على المستوى الدولي لتوزيع المهام الإنتاجية عبر الدول. **صحيح**

2. **خطأ:** سياسة الحرية التجارية ترتكز على تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال تقسيم العمل والتخصص، خفض الأسعار للمستهلكين عبر المنافسة، تشجيع الابتكار والتكنولوجيا، وزيادة الدخل القومي العالمي.

3. المعاملات الدولية تتم بين مقيمين في دول مختلفة حتى لو كانوا من نفس الجنسية. **صحيح**

4. الاستثمار الأجنبي المباشر هو فئة الاستثمار الدولي التي تعكس هدف كيان مقيم في أحد الاقتصادات للحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. **صحيح**

5. **خطأ:** يؤثر سعر الصرف على تنافسية الصادرات والواردات، مما يؤثر بشكل مباشر على مكونات ميزان المدفوعات، خاصة الحساب الجاري، كما يسعى الاقتصاديون لاستخدام سياسات سعر الصرف لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات.

السؤال الثاني: (5نقاط) اجب على الاسئلة التالية:

1- فيما تتمثل أهم أوجه التشابه والاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الداخلية والعلاقات الاقتصادية الدولية؟

أوجه التشابه: يكمن في أن كل منهما يعمل على تحسين ميزان المدفوعات و تحقيق التنمية الاقتصادية.

وأوجه الاختلاف: 1. الاختلاف في طبيعة الأسواق من خلال: الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة، انفصال الأسواق عن بعضها، تكون المنافسة في الأسواق العالمية أكثر منها في حالة الأسواق المحلية.

2. اختلاف الوحدات السياسية. 3. الاختلافات في السياسات الاقتصادية والنزعات القومية.

4. قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال . 5. الاختلاف في الوحدات النقدية والمصرفية.

2- ما الفرق بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري؟

الميزان التجاري هو جزء من ميزان المدفوعات، حيث يركز الميزان التجاري فقط على الصادرات والواردات من السلع المادية (المرئية)، بينما ميزان المدفوعات هو سجل شامل لجميع المعاملات الاقتصادية بين دولة ما وبقية دول العالم، بما في ذلك السلع، الخدمات، التحويلات المالية، ورؤوس الأموال، مما يجعله مقياسًا أوسع وأكثر شمولاً.

3- على أي أساس يتم اختيار الاستراتيجية المناسبة للدخول للأسواق الدولية؟

العوامل التي يجب مراعاتها عند اختيار استراتيجية دخول السوق الدولية: تحليل السوق، تقييم المخاطر، الشراكات والتحالفات، حجم السوق وامكانات النمو، البيئة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، المنافسون وتشبع السوق، الاختلافات الثقافية والاجتماعية، العوامل القانونية والتنظيمية.

السؤال الثالث: (8نقاط)

انضمام الدولة إلى تكتل اقتصادي يُعد خطوة مهمة وأساسية لتعزيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إن العمل بشكل منفرد قد لا يحقق النتائج المرجوة التي يمكن تحقيقها عبر التكامل الاقتصادي .ويظهر نجاح هذا المنهج بوضوح في تجربة الاتحاد الأوروبي، الذي استطاع تحقيق الوحدة النقدية، مما عزز مكانته كقوة اقتصادية كبرى تنافس أبرز الاقتصادات العالمية.

التكامل الاقتصادي هو عملية متدرجة لتوحيد السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، بهدف تحقيق منافع اقتصادية عبر إلغاء الحواجز التجارية وتسهيل حركة السلع ورؤوس الأموال والعمالة، وصولاً إلى سوق مشتركة أو وحدة اقتصادية متكاملة، ويعتمد نجاحه على التخصص، الإنتاج الكبير، والتنسيق في التخطيط مع توفر الإرادة السياسية لتجاوز العقبات كالاختلافات الهيكلية وتعارض المصالح.

ومراحل التكامل الاقتصادي تتصاعد من **التعاون الاقتصادي** الى تحرير التجارة نحو الاندماج الكامل، تبدأ ب**اتفاقيات التفضيل**، ثم **منطقة التجارة الحرة** (إلغاء الرسوم بين الأعضاء)، تليها **الاتحاد الجمركي** (تعريفة موحدة للغير)، ثم **السوق المشتركة** (حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والعمالة)، وصولاً إلى **الاتحاد الاقتصادي** (تنسيق السياسات)، و**الاتحاد النقدي** (عملة موحدة وسياسة نقدية مشتركة)، وأخيراً **التكامل الاقتصادي الكامل** (اندماج تام)، وتعتمد هذه المراحل على إزالة الحواجز وزيادة التنسيق لتحقيق منافع أكبر من العمل منفردة.

كما أن التكامل الاقتصادي يجذب الاستثمار الأجنبي عبر خلق **أسواق أكبر وموحدة**، مما يزيد من جاذبية المنطقة للمستثمرين، ويسمح ب**توسيع السوق** وتحقيق **اقتصادات الحجم** وتقليل التكاليف وزيادة الإنتاج، كما يوفر بيئة مستقرة مع **قوانين موحدة** وإجراءات واضحة **للتبادل التجاري**، ويُعزز **نقل التكنولوجيا** ويدعم التنويع الاقتصادي و**خلق فرص عمل**، مما يرفع **القدرة التنافسية** ويحفز النمو الاقتصادي المستدام.

ويعتبر **الاتحاد** الأوروبي من اكبر التكتلات **الاقتصادية** في العالم واكثرها اكتمالا من حيث البنى والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في استكمال المسيرة التكاملية ، وهو مسيرة تاريخية عميقة تهدف لتوحيد الأسواق والسياسات بين الدول الأعضاء، بدءاً من التجارة الحرة وصولاً للسوق الموحدة والاتحاد النقدي (اليورو)، مما يعزز النمو، التجارة البينية، والاستقرار الإقليمي، رغم مواجهته تحديات مستمرة مثل الأزمات السيادية، تباين المصالح، والحاجة لمزيد من تنسيق السياسات لمواجهة المنافسة العالمية وتحقيق إنتاجية أعلى.